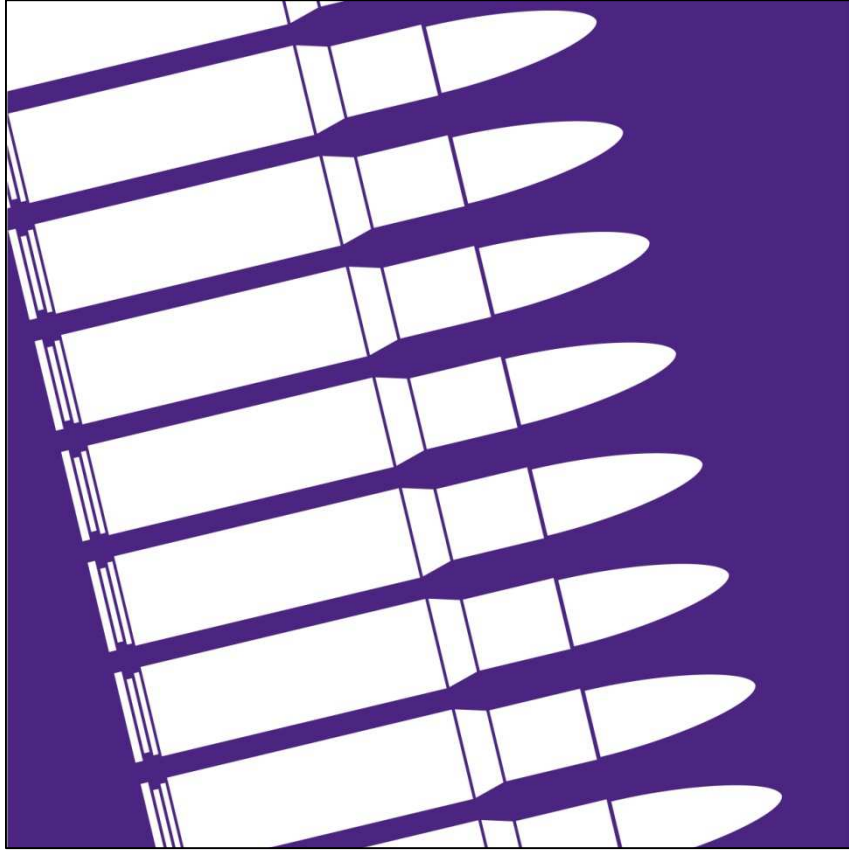


# وقف الرصاص، وقف للحرب

لماذا يجب إدراج الذخيرة في معاهدة تجارة الأسلحة

مايو / آيار ٢٠١٢



أوكسفام عضو بالتحالف الدولي لمراقبة الأسلحة **control arms**



**OXFAM**

[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)

## ملخص

- البنادق عديمة الفائدة بدون الرصاص. إن لم تخضع الذخيرة لمراقبة معاهدة تجارة الأسلحة، لن تحقق المعاهدة أغراضها.
- تجارة الذخائر أكبر من تجارة الأسلحة. يُنتج سنوياً ١٢ مليار رصاصة – أي رصاصتين تقريباً لكل شخص في العالم. قيمة التجارة العالمية في ذخائر الأسلحة الصغيرة والخفيفة أكبر من قيمتها في تجارة الأسلحة النارية والأسلحة الخفيفة نفسها: ما يبلغ تقديره ٤.٣ مليار دولار سنوياً.
- المساءلة والشفافية في التجارة الدولية في الذخيرة أقل حتى من المساءلة والشفافية في تجارة الأسلحة. يصعب رصد تدفقات الذخيرة، وبالتالي يزداد خطر نقلها إلى المستخدمين غير المصرح لهم أو المحظورين.
- تجادل العديد من البلدان - بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ومصر، وسوريا - بضرورة استبعاد الذخيرة من معاهدة تجارة الأسلحة. ويقول البعض من تلك البلدان إن مجرد حجم هذه التجارة يجعل من الصعب الشديدة رصدها. على أن ذلك سيكون غلطة فادحة؛ إذ يوجد الآن العديد من الطرق البسيطة والفاعلة المعقولة لتعقب عمليات نقل الذخيرة. وإدراج ذلك في معاهدة تجارة الأسلحة من شأنه أن سيعزز كثيراً هذه الآليات، والتصميم على تنفيذها. أما الفشل، فمن شأنه أن يقوض أفضل الممارسات الموجودة بالفعل.

## إسكات أصوات البنادق: أهمية وجود ضوابط فعالة للذخيرة

لا يمكن خوض الحروب بدون ذخيرة. وعندما يصبح المدنيون أهدافاً رئيسية للهجوم، كما هو الحال في العديد من النزاعات الأخيرة، فإن نقص الذخائر يمكن حتى أن يحدث فرقاً بين الفظائع تُنفذ أو لا تُنفذ. وعلى سبيل المثال، في يونيو/حزيران ٢٠٠٣، اضطرت القوى المناهضة للحكومة التي تهاجم مونروفيا، عاصمة ليبيريا، إلى التراجع عندما نفذت ذخيرتها. ولم تتمكن من استئناف هجومها إلا بعد أن تلقت إمدادات جديدة – غير شرعية – من غينيا المجاورة، وكان أطول وأشرس هجوماً على المدنيين في مونروفيا<sup>١</sup>. وقد فُقدت أرواح لا حصر لها، وكان على منظمة أوكسفام، وغيرها من المنظمات، أن تضطلع بعملية إنسانية ضخمة<sup>٢</sup>.

في عام ٢٠٠٧، أُجبر نقص الذخائر الرعاية المتحاربة في جنوب السودان من تسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية<sup>٣</sup>. وفي عام ٢٠١٠، أفاد فريق الخبراء المعني بمراقبة حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في الصومال بأن عدم توفر الذخيرة بسهولة لأنواع معينة من الأسلحة قد أدى إلى الحد من رواجها واستخدامها من جانب الجماعات المسلحة<sup>٤</sup>.

إن معاهدة لتجارة الأسلحة لا تشمل الذخيرة، من شأنها أن تخفق في تحقيق ما تهدف إليه – وهو المساعدة على الحيلولة دون المعاناة البشرية، والنزاع المسلح، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ومن غير المنطقي الجدال بغير ذلك. يمكن تدوير البنادق وإعادة استخدامها بلا نهاية تقريباً، من نزاع إلى نزاع<sup>٥</sup>. كثيراً ما يسمع عبارة 'عندما تنتهي الحرب، تبقى البنادق' تتردد في أجزاء من أفريقيا، حيث يُقدر أن أكثر من ٥٠% من الأسلحة الصغيرة والخفيفة، المتداولة، تُستخدم بطريقة غير مشروعة، ليس في النزاعات فحسب وإنما أيضاً في السطو المسلح، والجريمة المنظمة، والإرهاب<sup>٦</sup>.

ولا يمكن أن تستمر هذه الدوامة المستديرة من العنف إلا مع استمرار تغذيتها عن طريق تلك العمليات غير المسؤولة لنقل الذخيرة. إن وضع نظام عالمي قوي بضوابط ملزمة قانوناً على عمليات نقل الذخيرة، بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، من شأنه أن يساعد على وقف تدفق الذخيرة لمنتهكي حقوق الإنسان وللأنظمة القمعية وللجماعات المسلحة غير المشروعة، ويبطل فاعلية الكثير من أسلحتها.

## تعزير الشفافية والمساءلة

إن خضوع الاتجار بالذخيرة للمساءلة والشفافية أقل من خضوع الاتجار بالأسلحة لهما. هناك إفادات من عدد قليل فحسب من البلدان حول صادراتها من الذخيرة، وبالكاد ما تُصدر الهيئات الحكومية الدولية أية تقارير تغطي هذه التجارة. وغالباً لا تُصنف البيانات المتعلقة بالذخيرة منفصلة، بل تُجمع فحسب ضمن البيانات المتعلقة بصادرات الأسلحة،<sup>٧</sup> مما يجعل من الصعوبة تحديد الحجم الحقيقي للتجارة الدولية في الذخيرة، فضلاً عن صعوبة رصد المكان الذي تنتهي إليه بالفعل.

ومع ذلك، فمن المؤكد أن التجارة في الذخيرة أكبر من التجارة في الأسلحة. يُنتج سنوياً ما يصل تقديره إلى حوالي ١٢ مليار رصاصة سنوياً<sup>٨</sup> - أي رصاصتين تقريباً لكل شخص في العالم. وتطرح الدراسات تقديراً مفاده أن قيمة التجارة العالمية في ذخائر الأسلحة الصغيرة والخفيفة تصل إلى ٤.٣ مليار دولار سنوياً - أي أكبر من قيمتها في تجارة الأسلحة النارية والأسلحة الخفيفة نفسها (والتي يبلغ تقديرها ٢.٦٨ مليار دولار).<sup>٩</sup> كما أنها تنمو بمعدل أسرع.<sup>١٠</sup>

يُمثل الإشراف على عمليات نقل الذخيرة، وتوثيقها، وأهمية هائلة؛ ذلك أن الذخيرة قابلة للنقل بسهولة أكبر من الأسلحة، وبالتالي يمكن بسهولة أكبر نقلها من المستخدمين الشرعيين إلى المستخدمين غير الشرعيين. كما أن بعض أكبر الفجوات في مجال المعلومات تتعلق بنقل الذخيرة غير الموثقة إلى بلدان تمر بنزاعات شديدة الكثافة، بما فيها أفغانستان والصومال،<sup>١١</sup> التي حتى إذا كانت الصفقة الأولى مشروعة، فهناك مخاطر كبيرة من التسريب. ففي عام ٢٠٠٩، كان ٥٧% من عينة مستودعات البنادق التي وجدت لدى مُصابي طالبان من أعيرة نارية أو رصاصات في أفغانستان تتطابق والذخيرة التي أمدت بها الولايات المتحدة الأمريكية حليفها - أي قوات الحكومة الأفغانية.<sup>١٢</sup> وبالمثل في الصومال، حيث كان فريق الرصد التابع للأمم المتحدة يُقدر أن عام ٢٠٠٨ شهد عمليات نقل ما يصل إلى ٨٠% من الأسلحة والذخائر والمواد الأخرى المقدمة لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى جماعات المعارضة، وسوق الأسلحة الصومالية، أو لأغراض خاصة.<sup>١٣</sup>

## تعزير الضوابط القائمة

جادلت العديد من البلدان - بما فيها الصين، والفلبين، وفيتنام، والولايات المتحدة الأمريكية - أن إدراج الذخيرة في معاهدة تجارة الأسلحة يمثل صعوبة شديدة في تنفيذه وإدارته - مع معرفة مجرد الأحجام المُنتجة والمُصدرة، وكذلك نظراً للتحديات التي تواجهها عملية اقتفاء الجولات الفردية.<sup>١٤</sup> ويقولون إن إدراج الذخيرة في معاهدة تجارة الأسلحة من شأنه أن يخلق مجموعة ضخمة من الالتزامات الجديدة التي سيكون من الصعب جداً رصدها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أوجه القصور في الممارسة، فإن الغالبية العظمى من الدول المصدرة للمعدات العسكرية لديها بالفعل ضوابط على الذخيرة من خلال نظمها لمراقبة تصدير الأسلحة. وتقوم معظم البلدان بتقييم طلبات الحصول على تراخيص لنقل الأسلحة والذخيرة التحويلات بنفس الطريقة، وتطبق نفس عتبات تقييم المخاطر. الولايات المتحدة الأمريكية تفعل ذلك، وتسري ترتيبات واضحة مماثلة في الاتحاد الأوروبي وفي البلدان المشاركة في اتفاق واسينار.<sup>١٥</sup>

وهناك العديد من الصكوك الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تسعى بوضوح أيضاً إلى وضع ضوابط على التجارة في الذخيرة عبر الحدود. وتشمل: اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠٠٦ المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٥ لأفضل الممارسات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا.<sup>١٦</sup>

ولا تكمن المشكلة في الأنظمة القائمة في حد ذاتها، كما هو الحال غالباً، وإنما في عدم تنفيذها بشكل صحيح أو تعزيرها بأليات رصد ورقابة صارمة. وينطبق ذلك على التجارة الدولية في الأسلحة بشكل عام. فمن ناحية، تحسنت الشفافية تحسناً مطرداً على مدار العشرين عاماً الماضية. ومن ناحية أخرى، لا تزال تقارير الإبلاغ تفتقر إلى الاتساق والاكتمال.<sup>١٧</sup> فعدد قليل من الحكومات يقدم معلومات منتظمة وشاملة عن عمليات نقل الأسلحة لديها؛ وأبلغت علانية ٣٤ دولة فقط عن صادراتها من الأسلحة، مرة واحدة على الأقل منذ عام ٢٠٠٦.<sup>١٨</sup> ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ٢٨ دولة فقط من هذه الدول البالغ عددها ٣٤ دولة قد نجحت في إدراج الذخيرة في تقاريرها كقئة منفصلة و متميزة.

تهدف معاهدة تجارة الأسلحة إلى تغيير ذلك عن طريق تعزير الضوابط القائمة، وتعزير الشفافية والمساءلة في تجارة الأسلحة عموماً. وفيما يتعلق بالذخائر، - وهي الجانب الأقل شفافية في تلك التجارة - يجب أن تسعى المعاهدة

إلى تكرار وتوسيع وتشجيع وتعزيز أفضل الممارسات الموجود بالفعل، بدلاً من تجاهلها أو إضعافها أو حتى البخس من قيمتها. وبمثل ضرورة مراقبة نقل كل سلاح ناري منفرد، فإن نظام التقييم الفعال للمخاطر بموجب المعاهدة لن يعني رصد رحلة كل رصاصة منفردة.

## ما المساعدة التي يمكن أن تقدمها معاهدة تجارة الأسلحة؟

### ١. تعزيز نظم الرقابة الوطنية على الذخيرة

ستحدد معاهدة تجارة الأسلحة إطاراً تنظيمياً عالمياً يجيز عمليات النقل الدولية للأسلحة، ويتولى تسجيلها. وللقيام بذلك على نحو فعال، سوف يتعين على البلدان: إنشاء نظام وطني يضم تشريعات واضحة؛ تطوير وتعزيز القدرات الإدارية لمتابعة جميع جوانب عمليات النقل؛ واستحداث آليات لرصد وإنفاذ الامتثال.

ويجب إنشاء هذه النظم بغض النظر عن إدراج الذخيرة أو عدم إدراجها في المعاهدة، لكن أفضل الممارسات القائمة توضح النظم الوطنية لمراقبة الصادرات - ما أن تتوفر - قادرة تماماً على مراقبة عمليات نقل الذخيرة بنفس الطريقة كأسلحة.

### ٢. وضع معايير تقييم المخاطر لعمليات نقل كل من الأسلحة والذخيرة

ستحدد معاهدة تجارة الأسلحة قائمة بمعايير تقييم المخاطر التي يجري على أساسها تقييم عمليات نقل الأسلحة قبل الموافقة على النقل. ولا يتطلب استخدام هذا النظام رصد كل سلاح ناري منفرد، أو كل رصاصة منفردة، لتقييم مخاطر أو إساءة استخدام أو تسريب الأسلحة أو الذخيرة للمستخدمين النهائيين غير المصرح لهم. بل بالأحرى، وبموجب معاهدة تجارة الأسلحة، ستطبق السلطات المسؤولة عن منح تراخيص النقل منهجية منتظمة تضع في حساباتها ما سبق من اتجاهات أو أنماط، واستخبارات، ومعلومات موثوقة، حول سوء الاستخدام السابق أو تسريب الأسلحة عن طريق المستخدم النهائي المعلن. وستنظر هذه التقييمات أيضاً في مدى وجود خطر جوهري من استخدام الذخيرة في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وعلى الدول المصدرة الالتزام بالنظر في سجل المستخدم النهائي، وتحمل نصيباً من المسؤولية في حال نقل الأسلحة أو الذخيرة بعد ذلك.

في واقع الأمر، ينبغي بطريقة ما أن يكون رصد الاستخدام النهائي وتحديد مصادر تسريب الذخيرة أيسر من الأسلحة النارية. ويرجع ذلك إلى أن مصدر الذخيرة المستخدمة في النزاعات عادة ما ينبع من الجهات الفاعلة في الدولة التي تمتلك قانوناً، وليس الأفراد، هذه الذخيرة أصلاً. إن الكثير من ذخائر الأسلحة الصغيرة، المنتجة للجهات الفاعلة، لا تُنقل عادة إلا لمستخدمين نهائيين منفردين أو لعدد قليل منهم.

### خطر لا يمكن إنكاره: تعقب الذخائر غير المشروعة في كوت ديفوار

في عام ٢٠١٠، كان مطلوباً من فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار تتبع جولات عدة آلاف من الذخائر غير المشروعة التي عثر عليها في أيدي المدنيين في العاصمة. وقد أثبت عمل الفريق، فضلاً عن تحقيقات المتابعة اللاحقة، أن الذخيرة قد صنعت في صربيا، وبيعت إلى وكيل في إسرائيل، ثم أعيد نقلها قانوناً للجيش في بوركينفا فاسو. لقد اختفت الذخيرة، ثم ظهرت مرة أخرى في شوارع أبيدجان في كوت ديفوار المجاورة.

في حين تعذر تحديد أسس تفاصيل التسريب الدقيقة، فقد أكد الفريق، استناداً إلى أدلة موثوقة، أن الذخيرة دخلت إلى كوت ديفوار عبر بوركينفا فاسو على الأرجح، بما يكشف عن تحديات واضحة لقدرة حكومة بوركينفا فاسو على ضمان أمن مخزونها الوطني من الذخيرة ومنع تسريبه. كما تؤكد عبر تحقيقات إضافية، وأدلة مادية، وتقارير المبلغين الرئيسية، أن بوركينفا فاسو كانت القناة الأولية للإمدادات غير المشروعة للأسلحة والذخيرة إلى كوت ديفوار، بما يوضح المخاطر الكبير للأسلحة الموجودة أصلاً لدى قوات الأمن في بوركينفا فاسو، حيث يجري تسريبها لاستخدامها غير المشروع.

المصدر: UNSC (2011) 'Report of the Group of Experts on Côte d'Ivoire pursuant to paragraph 11 of Security Council Resolution 1946 (2010)', UN document S/2011/272, paras 124, 127, pp.31-2; paras 129-30, pp.33-4

### ٣. الشفافية وتقديم التقارير

نظراً للانخفاض الشديد في المستويات الحالية لتقديم التقارير العامة عن نقل الذخيرة، فمن شأن تحسين تقارير عمليات النقل كفاءة منفصلة في معاهدة تجارة الأسلحة أن يُفصل إلى حد كبير الفجوات الضخمة في المعلومات التي تجتاح النظام حالياً. فمن شأن تحسين التقارير العامة عن نقل الذخيرة المصرح بها أن تزيد الفرص أمام المواطنين لتفحص إجراءات حكوماتهم وتحميلها مسؤولية قراراتها في مجال نقل الأسلحة. كما سيوفر ذلك مصدراً قيماً للمعلومات لفرق الأمم المتحدة المعنية برصد تنفيذ قرارات الحظر التي أصدرها مجلس الأمن.<sup>١٩</sup>

إن أفضل الممارسات القائمة للإبلاغ عن عمليات نقل الذخيرة لم تُثبت أنها تفرض تحديات لوجستية لا مبرر له. وعلى الرغم من المزاем القائلة إن عمليات نقل الذخيرة من الضخامة بحيث تمثل جزءاً يصعب التحكم من التجارة العالمية في الأسلحة، فإن عدد التراخيص التي منحتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لنقل الذخيرة في عام ٢٠١٠ بلغت ٤.٨% فقط من عدد التراخيص الممنوحة للمعدات العسكرية.<sup>٢٠</sup>

نظراً لأن معاهدة تجارة الأسلحة لن تطبق إلا على عمليات النقل الدولية، فإن تقديم التقارير لن يُلزم الدول بالكشف عن معلومات حساسة، مثل كميات المخزون القائمة أو الإنتاج المحلي.<sup>٢١</sup> و بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن تقارير الإبلاغ ستُقدم بعد عدة أشهر، إن لم تكن سنوات، بعد التصريح بالنقل، فإن المعلومات الأمنية الحساسة حول العمليات العسكرية لن تتعرض للخطر.

## دعوة إلى العمل وتوصيات للمفاوضين

يجب أن تضع الدول الداعمة وسائل محددة تبين كيفية ضبط الذخيرة عملياً وفعاليتها بموجب معاهدة لتجارة الأسلحة. إن أفضل الممارسات الموجودة بالفعل توفر أساساً محددًا، وأثبتت أنها لا تتطلب وضع آليات أو بنية تحتية إضافية، أو تفرض تحديات لوجستية أو في مجال الإبلاغ لا مبرر لها. وينبغي أن تجادل الدول الداعمة من أجل:

### ١. إدراج الذخيرة صراحة في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة

يجب أن يتضمن نطاق المعاهدة الذخيرة صراحة، وتوضيح أن نقل الذخيرة يخضع لنفس معايير تقييم المخاطر في عمليات نقل الأسلحة، قبل الحصول على التصريح.

### ٢. تعاريف واضحة

الذخيرة المستخدمة في جميع الأسلحة النارية المشمولة بمعاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجب إدراجها في المعاهدة. ويجب أن يكفل التعريف المستخدم أن جميع أعبرة الذخيرة، فضلاً عن العتاد، مشمول في معاهدة تجارة الأسلحة. والتعاريف الموجودة في الترتيبات الدولية القائمة، مثل ترتيب واسينار والموقف المشترك للاتحاد الأوروبي، منن شأنها توفير أساس مفيد.

### ٣. متطلبات الوضوح والعملية في تقارير الإبلاغ

تقديم تقارير للإبلاغ عن عمليات نقل الذخيرة، بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، يجب أن يتسق وأفضل الممارسات الإقليمية والوطنية. ويجب أن تضم هذه التقارير، في الحد الأدنى، ما يلي:

- بلد المقصد؛
- القيمة المالية للصفقة؛
- مؤشراً على الكمية – إما أرقام كلية أو الكمية الإجمالية من الجولات الفردية؛ و
- ما إذا كان التصدير يتم لسوق تجاري أو لسوق هيئة فاعلة بدولة.

يجب أن تضع الدول في اعتبارها بقوة إدراج فئات إضافية في التقارير التي تحدد أنواع الذخيرة واسعة النطاق (مثل ذخائر الأسلحة الصغيرة)، وفئات فرعية مثل المسدس الآلي أو ذخيرة البندقية الهجومية، أو حتى أحجام العيار. إن هذه المعلومات الأكثر تفصيلاً من شأنها أن تتسق مع المقاييس الحالية لتقارير الإبلاغ في العديد من البلدان بما فيها المملكة المتحدة، ورومانيا، وألمانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن المعلومات الأكثر تفصيلاً مفيد للغاية في تحديد أنماط حيازة الذخيرة والتحقق منها في حالات نزاع بعينها، أو بعد حدث عنيف؛ ويمكن أن تلعب دوراً أساسياً في منع عمليات النقل اللاحقة في حالة زيادة خطر التسريب أو إساءة الاستخدام.<sup>٢٢</sup>

<sup>١</sup> انظر:

Human Rights Watch (2003) 'Weapons Sanctions, Military Supplies, and Human Suffering: Illegal Arms Flows to Liberia and the June–July 2003 Shelling of Monrovia', Human Rights Watch Briefing Paper, p.2. [http://www.hrw.org/sites/default/files/related\\_material/liberia\\_arms.pdf](http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/liberia_arms.pdf)

<sup>٢</sup> بالإضافة إلى التسبب في سقوط العديد من الضحايا بشكل مباشر، أجبر الهجوم الآلاف من المدنيين إلى الفرار للمدينة، حيث كانوا عرضة للمرض. وكانت منظمة أوكسفام تعمل في جميع أنحاء العاصمة، وتوفر المياه النظيفة والنظام الصحي.

<sup>٣</sup> انظر:

P. Herron, N. Marsh, M. Schroeder, and J. Lazarevic (2010) 'Emerging From Obscurity: The Global Ammunition Trade', Small Arms Survey 2010: Gangs, Groups and Guns, Cambridge: Cambridge University Press, p.7. <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2010/en/Small-Arms-Survey-2010-Chapter-01-EN.pdf>

<sup>٤</sup> انظر:

UN Security Council (2010) 'Small Arms: Report of the Secretary-General', Document S/2011/255, p.3. [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=s/2011/255&referer=/english/&Lang=E](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=s/2011/255&referer=/english/&Lang=E); and R. Stohl and D. Smith (1999) 'Small Arms in Failed States: A Deadly Combination', Center for Defence Information. <http://www.cdi.org/issues/failedstates/march99.html>

<sup>٥</sup> انظر:

UN Security Council (2010) 'Small Arms: Report of the Secretary-General', Document S/2011/255, p.3. [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=s/2011/255&referer=/english/&Lang=E](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=s/2011/255&referer=/english/&Lang=E); and R. Stohl and D. Smith (1999) 'Small Arms in Failed States: A Deadly Combination', Center for Defence Information. <http://www.cdi.org/issues/failedstates/march99.html>

<sup>٦</sup> انظر:

F.L. Keili (2008) 'Small Arms and light weapons transfer in West Africa: a stock-taking', Disarmament Forum, United Nations, Number 4, p.9. <http://www.unidir.org/pdf/articles/pdf-art2832.pdf>

<sup>٧</sup> P. Herron, N. Marsh, M. Schroeder, and J. Lazarevic (2010) مرجع سابق، ص ١٠.

<sup>٨</sup> انظر:

P. Batchelor (2003) 'Workshops and Factories: Products and Producers.' Small Arms Survey 2003: Development Denied, Oxford: Oxford University Press, p. 13.

<sup>٩</sup> المرجع السابق، ص ٧، ص ١٨؛ انظر:

Dreyfus, N. Marsh, M. Schroeder, and J. Lazarevic (2009) 'Sifting the Sources: Authorized Small Arms Transfers', Small Arms Survey 2009: Shadows of War, Cambridge: Cambridge University Press, p.7; P. Herron, N. Marsh, M. Schroeder (2011) "Larger but less Known: Authorized Light Weapons Transfers", Small Arms Survey 2011: States of Security, Cambridge: Cambridge University Press, p.9. <http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2011/en/Small-Arms-Survey-2011-Chapter-01-EN.pdf>

<sup>١٠</sup> انظر:

P. Herron, N. Marsh, M. Schroeder, and J. Lazarevic (2010) *op. cit.*, p.7, p.18; P. Dreyfus, N. Marsh, M. Schroeder, and J. Lazarevic (2009), *op. cit.*, p. 7

<sup>١١</sup> انظر: P. Herron, N. Marsh, M. Schroeder, and J. Lazarevic (2010) مرجع سابق، ص ٢٧.

<sup>١٢</sup> انظر:

C.J. Chivers (2009) 'Arms sent by U.S. may be falling into Taliban hands', New York Times, 20 May 2009. [http://www.nytimes.com/2009/05/20/world/asia/20ammo.html?\\_r=1&scp=13&sq=gun&st=nyt](http://www.nytimes.com/2009/05/20/world/asia/20ammo.html?_r=1&scp=13&sq=gun&st=nyt)

<sup>١٣</sup> انظر:

UN Security Council (2008) 'Report of the Monitoring Group on Somalia pursuant to Security Council Resolution 751 (1992), annex to S/2008/769', p.6; and UN Security Council (2010) *op. cit.*, p.7.

<sup>١٤</sup> راجع:

Positions for the United States in the upcoming Arms Trade Treat Conference Remarks by Thomas Countryman, Assistant Secretary, Bureau of International Security and Nonproliferation, Stimson Center, Washington, DC, April 16, 2012. <http://www.state.gov/t/isn/rls/rm/188002.htm>. statement delivered by the Philippine delegation to the 4th Session of the Preparatory Committee of the 2012 United Nations Conference on the Arms Trade Treaty, 15th February 2012. [http://www.reachingcriticalwill.org/images/documents/Disarmament-fora/att/prepcom4/statements/15Feb\\_Philippines.pdf](http://www.reachingcriticalwill.org/images/documents/Disarmament-fora/att/prepcom4/statements/15Feb_Philippines.pdf),

وكذا خطاب الوفد الفيتنامي إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، الأول من مارس/آذار ٢٠١١.

<sup>١٥</sup> تضع "الأنظمة المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة" بالولايات المتحدة الأمريكية ضوابط شاملة على عمليات نقل الذخيرة، والعتاد، والمكونات، والمتفجرات، والحشوات الدافعة للأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ وهي ضوابط على التصدير لا تتضمن عمليات النقل المباشر فحسب، وإنما تشمل أيضاً إعادة التصدير، والإنتاج المرخص، وأنشطة السمسة. انظر:

U.S. Department of States, Directorate of Defence Trade Controls (2009), International Traffic in Arms Regulations 2009. [http://www.pmdtc.state.gov/regulations\\_laws/itar\\_official.html](http://www.pmdtc.state.gov/regulations_laws/itar_official.html);

في الاتحاد الأوروبي، تُدرج الذخيرة على وجه التحديد في قائمة المعدات المشمولة بـ "الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي"، والبلدان المشاركة في "اتفاق فاسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات". القائمة العسكرية المشتركة للاتحاد الأوروبي وقائمة الذخائر لاتفاق واسينار تحتوي على تعريفات دقيقة وشاملة للمعدات، تضم في الحالتين جميع أنواع الذخيرة التقليدية تقريباً. وتغطي هاتان القائمتان، المتعلقتان بالضوابط، الذخيرة في الفئة ML3. وتشمل المواد المستبعدة: الأسلحة الملساء المستخدمة لأغراض الصيد أو الرياضة، إذا لم تكن مصممة لاستخدام عسكري أو المؤتمت بالكامل، فضلاً عن الأسلحة المصنعة قبل ١٩٣٨. انظر:

Council of the European Union (2010) 'Common Military List of the European Union', Official Journal of the European Union, Volume C 69/19, March. <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2010:069:0019:0051:EN:PDF>; and Wassenaar Arrangement (2011) 'Munitions List', updated list. <http://www.wassenaar.org/controllists/index.html>

<sup>١٦</sup> اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (٢٠٠٦) المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة [http://www.iag-agi.org/bdf/docs/ecowas\\_convention\\_small\\_arms.pdf](http://www.iag-agi.org/bdf/docs/ecowas_convention_small_arms.pdf)؛ والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة (٢٠٠٥) 'المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ إعلان نيروبي ونيروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة' <http://www.recsasec.org/pdf/Best%20Practice%20Guidelines%20Book.pdf>

<sup>١٧</sup> انظر، منظمة العفو الدولية (٢٠١١):

Amnesty International (2011) 'Our Right to Know: Transparent Reporting Under an Arms Trade Treaty', Amnesty International Publications. <http://www.amnesty.org/en/library/asset/ACT30/116/2011/en/c6a0310e-81fa-47eb-be10-87e596823f16/act301162011en.pdf>

<sup>١٨</sup> الدول هي: ألبانيا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، مقدونيا، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. تتوفر التقارير في قاعدة بيانات التقارير الوطنية بمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام "سيبري": [http://www.sipri.org/research/armaments/transfers/transparency/national\\_reports/](http://www.sipri.org/research/armaments/transfers/transparency/national_reports/)

<sup>١٩</sup> انظر:

UN Security Council (2011) 'Report of the Panel of Experts on the Sudan, established pursuant to resolution 1591 (2005)', Document S/2011/111, pg. 12. [http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/2011/111](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2011/111) and Anders, H (2012), Ammunition controls, the ATT, and Africa challenges, requirements, and scope for action, Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP)

<sup>٢٠</sup> انظر:

European Union (2011) 'Thirteenth Annual Report according to Article 8(2) of Council Common Position 2008/944/CFSP defining common rules governing control of exports of military technology and equipment', 2011/C 382/01, pp. 435, 446. <http://eur-lex.europa.eu/JOhtml.do?uri=OJ:C:2011:382:SOM:EN:HTML>

<sup>٢١</sup> انظر: Anders, H (2012)، مرجع سابق، ص ١٤.

جادلت الجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، بأن قضية الذخيرة تُعد مسألة أمنية بحتة، وأُعربت عن قلقها حول كيفية تنظيم المخزون الوطني بموجب معاهدة تجارة الأسلحة. انظر البيان الذي أدلى به وفد الجمهورية العربية السورية أمام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة، عام ٢٠١٢، حول معاهدة تجارة الأسلحة، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١١.

<sup>٢٢</sup> على سبيل المثال، كانت البيانات المقدمة إلى قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (الأمم المتحدة، كومتريد) في عام ٢٠٠٥ تبين بالتفصيل تصدير ٨ كجم من ذخيرة الأسلحة الصغيرة بما قيمته ٤١.٣٠٠ دولار، وهو ما أفاد في تعقب المصدر الأصلي للذخائر غير المشروعة التي عثر عليها في كوت ديفوار في عام ٢٠١٠. انظر قاعدة بيانات كومتريد، فئة ٦٣٠.٦٣٠ (ذخائر الأسلحة الصغيرة). <http://comtrade.un.org/db/default.aspx>





© منظمة أوكسفام الدولية مايو/أيار 2012

كتب هذه الورقة بن مورفي ودبيبايان باسو راي. وتشكر منظمة أوكسفام هولجر أندرز الذي أجرى البحث الأولي لهذه الإحاطة؛ كما تشكر أيضاً كلا من جون ماغراث، وكريس ستيفنسون-دريك، وأنا ماكدونالد، وإد كيمس، وجوناثان مازلياه، ودانيل غوريفان، وكليز مورتيمر، والإدارة القانونية لمعاهدة تجارة الأسلحة، ومارتن بوتشر، وهيلينا وال، ونيكولاس فيركن، للمساعدة في إنتاجها.

لمزيد من المعلومات حول القضايا المثارة في هذه الورقة، يُرجى مراسلة البريد الإلكتروني التالي  
advocacy@oxfaminternational.org

تخضع هذه المطبوعة لحقوق الملكية الفكرية، مع إمكانية استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، والحملات، والتعليم، والبحث، شريطة ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية تسجيل جميع هذه الاستخدامات لديه، لأغراض تخص تقييم التأثير. عند النسخ في أية ظروف أخرى، أو إعادة استخدام النص في مطبوعات أخرى، أو ترجمته أو تعديله، يجب الحصول على إذن، وقد يتطلب الأمر سداد رسوم. البريد الإلكتروني:

E-mail policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذه المطبوعة صحيحة في وقت طبعتها.

تولت أوكسفام بالمملكة المتحدة عملية النشر لصالح منظمة أوكسفام الدولية، في مايو/أيار 2012

الترقيم الدولي: ٨٧٩-١-٧٨٠٧٧-٠٩٩-٤

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK

## منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل معاً في 92 بلداً، كجزء من حركة عالمية من أجل التغيير، وبناء مستقبل خال من ظلم الفقر. للاطلاع على مزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أي من وكالاتنا، أو زيارة موقعنا على الإنترنت [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)



[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)